

شبهة سلفية

مقارنة بين البخاري والكافي في الرواية عن أهل البيت عليهم السلام

مروان خليفات

إن أغلب الشبهات المثارة ضد مدرسة أهل البيت عليهم السلام منشؤها المقدمات الخاطئة، والمغالطات الهزيلة، وعدم فهم مباني الآخرين. وقد عرض علي أحدهم شبهة انتشرت في بعض مواقع الأنترنت، وقد أرتأيت أن أجيب عليها، لئلا ينخدع بها أحد، ولتعم الفائدة، وأورد كلامه شبه كامل ثم أعلق عليه بعد أن أضع كلامه بين قوسين، لتمييزه عن كلامي.

تحت عنوان: (المقارنة بين البخاري و الكافي) كتب أحدهم قائلاً:

(فإن حب آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم هو جزء من الإيمان فلا يجهم إلا مؤمن ولا يكرههم إلا منافق... ومعلوم أن الحبل الأول من آل بيت رسول الله كعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم مبشرون بالجنة فهم جزء من أهل السنة والجماعة إن لم يكونوا هم أركان السنة هم وباقي الصحابة...)

لنرى الآن كيف يأخذ أهل السنة تراثهم من آل البيت رضوان الله عليهم... مرويات أهل البيت في كتب أهل السنة:

- أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام في الكتب الأربعة عند الشيعة =

٦٤٤ حديث فقط ...

أما في الكتب التسعة عند أهل السنة فتبلغ عشرات الألوف !! ...

علي بن ابي طالب - رضي الله عنه - :

كما اعتمد أهل السنة على روايات آل البيت بشكل كبير فروايات علي بن أبي طالب في البخاري مع المكرر (٩٨) وغير المكرر (٣٤) ورواياته رضي الله عنه في صحيح مسلم (٣٨) حديثاً ..

وعندما نعمل عملية حسابية يسيرة نرى أن الناتج هو = ٧٢ رواية في أصح الكتب عند أهل السنة بينما أحاديث علي رضي الله عنه المرفوعة إلى النبي ﷺ في أصح كتب الشيعة وهو الكافي = ٦٦ فهل يقول لنا قائل من هو المكرر من المقل !!... بل وروايات علي رضي الله عنه في كتب السنة أكثر من روايات أبي بكر !! بل هي أكثر من روايات عمر !! بل روايات علي رضي الله عنه المنقولة في كتب السنة أكثر من روايات عثمان !!

بل لا أخفيكم حديثاً إن قلت إن روايات علي رضي الله عنه أكثر من مرويات أبي بكر وعمر وعثمان مجتمعين !!! فأبي انصاف بعد هذا؟ وهل يصح أن نقول أن أهل السنة أعداء لأبي بكر وعمر وعثمان؟

فاطمة - رضي الله عنها - :

وأما فاطمة رضي الله عنها فلها حديث واحد في البخاري برقم (٤٤٦٢).
بينما ليس لها ولا حديث واحد مرفوع في كل الكافي وهو عندي ٩ مجلدات !!
أفلا يصح لنا أن نقول أن صاحب الكافي «الكليني» ناصبي لأنه جفا فاطمة الزهراء رضي الله عنها.

أحاديث الحسن رضي الله عنه:

أما مروياته في كتب أهل السنة فبلغت (٣٥) حديثاً فأحاديث الحسن في مسند الامام احمد وحده قد بلغت (١٨) حديثاً ...

الحسين رضي الله عنه :

وأما الحسين رضي الله عنه فله حديثان عن أبيه علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب الجمعة برقم (١١٢٧) وكتاب فرض الخمس برقم (٣٠٩١) من صحيح البخاري ومثله في صحيح مسلم ..أي: أربعة أحاديث.

بينما في الكافي رواية واحدة وكذا عن الحسن رضي الله عنه، فهل يصح بعد هذا أن نقول: إن صاحب الكافي وهو اصح كتاب عند الشيعة قد جفا سيدي شباب أهل الجنة؟ وفي الكتب التسعة السنية = ٤٣ رواية !!

محمد الباقر رحمه الله تعالى:

نأت الآن إلى الإمام محمد الباقر رحمه الله عليه ذاك الإمام الكبير الفذ المحدث الكبير. فروايته في الكتب التسعة (٢٤٠) رواية، وتعالوا معي نقارن بين مرويات محمد الباقر رحمه الله ورضي عنه وبين روايات أفضل رجل بعد الأنبياء والرسل عند أهل السنة إنها مرويات أبي بكر... لتعلموا والله إنصاف أهل السنة ولكن الحق عزيز والإنصاف صعب، فما لهؤلاء الناس لا يعلمون وعن الحقيقية يجيدون!!!

مرويات محمد الباقر رحمه الله في صحيح مسلم (١٩) رواية بينما مرويات الصديق (٩) فأبي إنصاف بعد هذا!!

بل إن مرويات الباقر رحمه الله وجمعنا به في جنات النعيم في سنن النسائي فقط (٥٦)، بينما مرويات (أبي بكر) (٢٢) فهل يصح لمنصف أن يرمي أهل السنة بالجفاء لتراث آل البيت!!

جعفر الصادق رحمه الله تعالى:

نأت الآن إلى مرويات ذاك الإمام الفذ جعفر الصادق رحمه الله ورضي عنه، فهي في الكتب التسعة (١٤٣)... وقد أخرج أصحاب الكتب السنة المعتمدة عند أهل

السنة (مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) للإمام جعفر الصادق عدا البخاري فقد أخرج له حديثين في الأدب المفرد.

ولمتنطع أن يقول لماذا لم يخرج البخاري لجعفر الصادق في صحيحه؟ فنقول :
ولماذا لم يخرج البخاري لأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل والإمام مسلم وغيرهم
من الكبار هل هو تنقص لهم أم هي شروط أراد تطبيقها في صحيحه!...).

جواب الشبهة:

قال : (فإن حب آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم هو جزء من الإيمان فلا يحبهم إلا مؤمن ولا يكرههم إلا منافق ... ومعلوم أن الحبل الأول من آل بيت رسول الله كعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم مبشرون بالجنة فهم جزء من أهل السنة والجماعة إن لم يكونوا هم أركان السنة هم وباقي الصحابة).

كم نتمنى أن يكون آل البيت من أركان السنة، وأن نطبق عمليا الحديث الذي ينص على أن حب آل البيت أو علي عليه السلام من الايمان وبغضهم نفاق ولكن كلامه مجرد دعوى دون دليل، وإنما هو خبر على ورق كما يقال، ولو صدقت هذه الدعوة لتم نبذ كل الرواة النواصب الذين يعتمدون عليهم في أخذ معالم الدين، ولكان ينبغي أن يتبرؤوا من كل أعداء أهل بيت النبوة وبغضهم! فهم يتبرؤون من أعداء الصحابة وبغضهم، وحين يأتي الأمر لأهل البيت عليهم السلام الذين وجبت مودتهم في القرآن، والذين حبهم إيمان وبغضهم نفاق تراهم يترضون عن مبغضهم ويوثقونهم ويقدمونهم على غيرهم في نقل السنة.

قال (اولاً : احاديث النبي عليه السلام : أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام في الكتب الأربعة عند الشيعة = ٦٤٤ حديث فقط ... أما في الكتب التسعة عند أهل السنة فتبلغ عشرات الألوف !! لأن معظم احاديثهم عنه صلى الله عليه وسلم ...).

إنها عملية اسقاط ساذجة تلك التي يقوم بها هؤلاء، فهم يظنون أن المدرسة الإمامية تشترك معهم في المباني، وإن خالفتم فهذا نقص فيها وطعن في شرعيتها، متناسين خصوصيات هذه المدرسة العريقة.

لقد جهل هذا القائل إن كل أحاديث ائمة أهل البيت عليهم السلام خاصة في الحلال والحرام مأخوذة عن النبي صلى الله عليه وآله، وبهذا صرح الأئمة عليهم السلام فأى حديث رواه أحد الأئمة فهو مأخوذ عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

يقول محمد أبو زهرة الأزهرى: «لقد قام أولئك الأبناء بالمحافظة على تراث أبيهم الفكري، وهو إمام الهدى، فحفظوه من الضياع، وقد انتقل معهم إلى المدينة... وبذلك ننتهي إلى أن البيت العلوي فيه علم الرواية كاملة عن علي (رضي الله عنه)، روي عنه ما رواه عن الرسول كاملاً! أو قريباً من الكامل! ورووا عنه فتاويه كاملة، وفقهه كاملاً أو قريباً من الكمال، واستكنوا بهذا العلم المشرق في كن من البيت الكريم... ومهما يكن فقد كان جزء كبير من علم آل البيت هو علم علي، آل إليهم من تركته المثيرة» الإمام الصادق: ص ١٦٣ - ١٦٤.

«قال سعيد بن أبي مريم: قيل لأبي بكر بن عياش: مالك لم تسمع من جعفر - الصادق عليه السلام - وقد أدركته؟ قال: سألتناه عما يتحدث به من الأحاديث، أشئ سمعته؟ قال: لا ولكنها رواية رويها عن آبائنا» تهذيب التهذيب: ٢ / ٨٨.

وقال ابن سعد: «وسئل مرة - جعفر الصادق - : سمعت هذه الأحاديث من أبيك؟ فقال: نعم، وسئل مرة فقال: إنما وجدتها في كتبه» المصدر السابق: ص ١٠٤
«وكان عند محمد بن علي الباقر بن علي بن الحسين كتب كثيرة، سمع بعضها منه ابنه جعفر الصادق وقرأ بعضها» المصدر السابق.

وقال الصادق عليه السلام: «حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث أبيه، وحديث أبيه حديث علي بن أبي طالب، وحديث علي حديث

رسول الله ﷺ، وحديث رسول الله قول الله عز وجل» الكافي ج ١ ص ٥٣ .

قال الصادق عليه السلام: والله ما نقول بأهوائنا ولا نقول برأينا، ولا نقول إلا ما قال ربنا، فمهما أجبته فيه بشيء فهو عن رسول الله، لسنا نقول برأينا من شيء. بحار الأنوار ج ٢ ص ١٧٣ نقلا عن بصائر الدرجات للصفار.

وسأل رجل أبا عبد الله - الصادق عليه السلام - عن مسألة فأجاب فيها، فقال الرجل: أرأيت إن كان كذا وكذا ما يكون القول فيها؟ فقال له: (مه، ما أجبته فيه من شيء فهو عن رسول الله ﷺ، ولسنا من: (أرأيت) في شيء). الكافي، ج ١ ص ٥٨ .

وقال الإمام الباقر عليه السلام: إنا لو كنا نحدثكم برأينا وهوانا لكننا من الهالكين، ولكننا نحدثكم بأحاديث نكنزها عن رسول الله ﷺ كما يكنز هؤلاء ذهبهم وفضتهم.. بحار الأنوار ج ٢ ص ١٧٢ نقلا عن بصائر الدرجات.

وقد عاتب أحدهم ابان بن تغلب على ولائه للإمام الباقر عليه السلام وروايته عنه فقال: كيف تلو مونني في روايتي عن رجل ما سألته عن شيء إلا قال: قال رسول الله . بحار الأنوار ج ٥٣ ص ٧٧

فكل أحاديث الباقر أو الصادق أو الرضا وسائر الأئمة عليهم السلام هي أحاديث رسول الله ﷺ، وقد كان بحوزتهم عليهم السلام صحيفة أو صحائف عديدة وهي من إملاء النبي ﷺ، وخط علي عليه السلام. قال الامام جعفر الصادق عليه السلام لأحد أصحابه وهو أبو بصير: «يا أبا محمد وإن عندنا (الجامعة) وما يدرهم ما الجامعة! قال: قلت: جعلت فداك، وما الجامعة؟ قال: صحيفة طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله ﷺ وإملائه من فلق فيه، وخط علي بيمينه، فيها كل حلال وحرام، وكل شيء يحتاج إليه الناس حتى الارش في الخدش. الكافي ج ١ ص ٢٣٩ .

روى أبو الحسن ابن بابويه، بسنده، عن الامام الباقر عليه السلام عن آبائه عليهم السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ لأمير المؤمنين عليه السلام: أكتب ما أملي عليك. فقال: يا نبي الله،



وتخاف على النسيان؟ فقال: لست أخاف عليك النسيان، وقد دعوت الله لك أن يحفظك ولا يُنسيك، ولكن، أكتب لشركائك. قال: قلت: ومن شركائي، يا نبي الله؟ قال: الائمة من وُلدك...». تدوين السنة الشريفة للسيد محمد رضا الجلاي ٧٣ - ٧٤، نقلاً عن «الامامة والتبصرة من الحيرة» ١٨٣ ح ٣٨، «بصائر الدرجات» للصفار ... ١٦٧

وعن عذافر الصيرفي، قال: «كنت مع الحكم بن عتيبة عند أبي جعفر عليه السلام فجعل يسأله، وكان أبو جعفر عليه السلام له مكرماً، فاختلفا في شيء، فقال أبو جعفر عليه السلام: يا بني قم فأخرج كتاب علي عليه السلام، فأخرج كتاباً مدروجاً عظيماً، ففتحه، وجعل ينظر حتى أخرج المسألة.

فقال أبو جعفر عليه السلام: هذا خط علي عليه السلام وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وأقبل على الحكم، وقال: يا أبا محمد اذهب أنت وسلمة وأبو المقدام حيث شئتم يميناً وشمالاً فوالله لا تجدون العلم أوثق منه عند قوم كان ينزل عليهم جبريل عليه السلام. فهرست النجاشي ٢ / ٢٦١، وراجع كتابنا النبي ومستقبل الدعوة، فقد فصلنا هناك المسألة أكثر.

فما سبق نستطيع أن ندرك المغالطة التي وقع بها هذا الرجل وكثيرون ممن هم على شاكلته، وبهذا يتبين جواب سائر كلامه، ومع هذا سنتابعه ونقف على مغالطاته.

أما قول صاحب الشبهة أن أحاديثهم تبلغ الألاف، فهذا صحيح حين ننظر لها في كتب السنن، وأوصلها بعض المحدثين إلى ستمائة ألف حديث صحيح^(١)، ولكن أغلبها مفقود حالياً وهذه طامة كبرى^(٢) ولكن ما هو مقدار الصحيح من هذه الألاف التي ذكرها؟ الراجع ما ذكره ابن حجر في كتاب «النكت على ابن الصلاح» أنها: «أربعة آلاف وأربعمئة حديث»^(٣) ويقصد الصحيحة بلا تكرار. ونحن لا نسلم بصحتها كلها بسبب الإرسال من قبل صغار الصحابة الموجود في الكثير منها،

والإشكال الذي يرد عليها أنهم قد يرسلون أحاديثهم عن بعض المنافقين المندسين وهؤلاء كانوا في ضمن الصحابة !!

إن أحاديث الشيعة بلغت الألاف أيضا ! لأن كل أحاديثهم - وليس معظمها - مصدرها النبي ﷺ وإن لم يصرحوا باسمه، وهذا متفق عليه في المدرسة الإمامية كما بيّنا. وأحاديث الأحكام تعادل عند الإمامية أضعاف ما هو موجود عند غيرهم، ومقارنة بسيطة بين أهم كتابين تبين لنا الفرق!

فأهم كتاب عند الجمهور: هو: « بلوغ المرام من أدلة الأحكام » لابن حجر العسقلاني، يقع في جزء واحد متوسط الحجم، عدد أحاديثه: حوالي ٥٠٠ حديث (٤).

أما أهم كتاب عند الشيعة فهو: « وسائل الشيعة » وعدد أجزائه: ١٨ جزءا من الحجم الكبير، وعدد أحاديثه حوالي ٣٦ ألف حديثا، وقد استدرک عليه الشيخ النوري في (مستدرک الوسائل) أكثر من ٢٣ ألف حديث، فهناك حوالي: ٦٠ ألف حديث في الأحكام.

إننا نشك بالرقم الذي أورده حول عدد أحاديث النبي ﷺ، ونشك بكل الأرقام التي أوردها في شبهته، مع العلم أن للإمامية كتبا أخرى شهيرة غير الكتب الأربعة، فقد كتب أصحاب الأئمة الكثير من المؤلفات، حوت كلامهم ﷺ فنقل منها أصحاب الكتب الأربعة ونقل منها أيضا غيرهم كالمجلسي في بحار الأنوار وكانت له طرق خاصة إلى تلك الأصول، فلا ينبغي الاقتصار على الكتب الأربعة حين المقارنة.

قال: (لمر الآن كيف يأخذ أهل السنة تراثهم من آل البيت رضوان الله عليهم، اعتمد أهل السنة على روايات آل البيت بشكل كبير فروايات علي بن أبي طالب في البخاري مع المكرر (٩٨) وغير المكرر (٣٤) ورواياته رضي الله عنه في صحيح مسلم (٣٨) حديثا .. وعندما نعمل عملية حسابية يسيرة نرى أن الناتج هو = ٧٢ رواية في

أصح الكتب عند أهل السنة بينما أحاديث علي رضي الله عنه المرفوعة إلى النبي ﷺ في أصح كتب الشيعة وهو الكافي ٦٦ رواية. فهل يقول لنا قائل من هو المكثّر من المقل؟ بل وروايات علي رضي الله عنه في كتب السنة أكثر من روايات أبي بكر، بل هي أكثر من روايات عمر، بل روايات علي رضي الله عنه المنقولة في كتب السنة أكثر من روايات عثمان، بل لا أخفيكم حديثاً إن قلت إنّ روايات علي رضي الله عنه أكثر من مرويات أبي بكر وعمر وعثمان مجتمعين! فأبي انصاف بعد هذا وهل يصح أن نقول أن أهل السنة أعداء لأبي بكر وعمر وعثمان؟)

يُحِيل للمرء أن هذا المقارنة صحيحة وهي اكراما لعلي عليه السلام وتقديرا له، ولكن سرعان ما يزول هذا التبادر إذا عرفنا أن المقارنة قائمة على أساس خاطئ، ولا تصح من الأساس! فالخلفاء الثلاثة المذكورون كانوا من المقلين جدا في الرواية.

قال الصنعاني: «والسبب في قلة ما روي عن الصديق أبي بكر مع جلالته وتقدمه وملازمته للنبي ﷺ أنه قد تقدمت به الوفاة قبل عناية الناس بسماع الحديث وحفظه» توضيح الأفكار: ص ٤٢٩.

وقال محمد عجاج الخطيب - استاذ في الحديث - عن أبي بكر وعمر: «حملا علما كثيرا عنه عليه الصلاة والسلام، لم يظهر علمهما كله لنا، وبخاصة أبو بكر، لأنه لم يعيش كثيرا بعد رسول الله ﷺ ليجتاح إليه...» أصول الحديث: ص ٤٠٣.

وقد اتخذ الخلفاء الثلاثة من منع الرواية عن النبي سياسة لهم، وأمروا الناس بذلك، بل أحرقوا سنننا جمعوها، فكيف يصلنا عنهم والحال هذا أكثر من علي عليه السلام؟ ولنأخذ أمثلة بسيطة على ما قاموا به تجاه الحديث:

عن ابن أبي مليكة: «إن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم، فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافًا، فلا تحدثوا عن رسول الله ﷺ شيئا، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا



حلاله وحرموا حرامه» تذكرة الحفاظ: ١ / ٢ و ٣ .

وعن عائشة: « جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ، وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلب كثيرا، قالت: فغممني فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك، فجئته بها فدعى بنار فحرقها، فقلت: لِمَ أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي، فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت، ولم يكن كما حدثني، فأكون قد نقلت ذاك» تذكرة الحفاظ: ص ٥.

وعن يحيى بن جعدة أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنة، ثم بدا له أن لا يكتبها، ثم كتب في الأمصار من كان عنده شيء فليمحه. جامع بيان العلم: ١ / ٦٤ و ٦٥.

وعن قرظة بن كعب قال: « خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر بن الخطاب إلى صرار - موضع قرب المدينة - فتوضأ ثم قال: إنكم أتدرون لم مشيت معكم؟ قالوا: نعم نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا، قال: إنكم تأتون أهل قرية لها دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تبدوهم بالأحاديث فيشغلونكم، جددوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله وامضوا وأنا شريككم، فلما قدم قرظة قالوا: حدثنا، قال: نهانا ابن الخطاب». مستدرک الحاكم: ١ / ١٠٢ وصححه. سنن الدارمي: ١ / ٨٥. تذكرة الحفاظ: ١ / ٥٢٤، وانظر سنن ابن ماجه: ١ / ١٢. جامع بيان العلم: ٢ / ١٢٠، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي: ص ٥٥٣.

وروى ابن سعد عن عبد الله بن العلاء قال: « سألت القاسم يمي علي أحاديث، فقال: إن الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب فأنشد الناس أن يأتوه بها فلما أتوه بها أمر بتحريقها ثم قال: مثناة كمثناة أهل الكتاب، قال: فمنعني القاسم يؤمئذ أن أكتب حديثاً» الطبقات: ٥ / ١٨٨. تقييد العلم، الخطيب البغدادي: ص ٥٢.

يقول ابن قتيبة: «وكان عمر شديدا على من أكثر الرواية...» تأويل مختلف الحديث: ٣٩.

لقد اختار صاحب الشبهة ثلاث شخصيات غير مناسبة ليقارن أحاديثها بأحاديث علي عليه السلام ولماذا لم يختار صاحب الشبهة أبا هريرة الذي روى ٥٣٧٤ حديثا - بالرغم من قصر مدة صحبته للنبي - أو عبدالله بن عمر الذي روى ٢٦٣٠ حديثا؟ أسماء الصحابة الرواة، ابن حزم ص ٣٢.

فليس رواية القوم عن علي عليه السلام هذا العدد وقلة الرواية عن باقي الخلفاء نابعا من الحرص على اتباع علي عليه السلام وإنما الخلفاء أنفسهم تسببوا بقلة الرواية عنهم، وعلي عليه السلام كان من المكثرين من التحدث عن المصطفى وعاش إلى سنة ٤٠ للهجرة واحتيج إليه، بل إن روايتهم عن علي عليه السلام قليلة قياسا لعلمه، وقد اعترف بهذا الشيخ محمد أبو زهرة يقول في ذلك: «وإنه يجب علينا أن نقرر هنا أن فقه علي عليه السلام وفتاويه وأقضيته لم ترو في كتب السنة بالقدر الذي يتفق مع مدة خلافته، ولا مع المدة التي كان منصرفا فيها إلى الدرس والإفتاء في مدة الراشدين قبله، وقد كانت حياته كلها للفقه وعلم الدين، وكان أكثر الصحابة اتصالا برسول الله صلى الله عليه وآله، فقد رافق الرسول وهو صبي قبل أن يبعث صلى الله عليه وآله، واستمر معه إلى أن قبض الله تعالى رسوله إليه، ولذا كان يجب أن يذكر له في كتب السنة أضعاف ما هو مذكور فيها» الإمام الصادق: ص ١٦٢.

ثم ذهب صاحب الشبهة يستعرض مسند أحمد، فقال: (إن الامام احمد وحده روى عن علي رضي الله عنه (٨٠٤) أحاديث وهو أكثر من مرويات علي في الكتب الاربعة الشيعية والبالغة (٦٩٠) إن هذا العدد الذي ورد في مسند أحمد يشمل بقية أحاديث علي عليه السلام الواردة في بقية كتب الحديث السنية، ولو تنازلنا فإنه ينبغي مقارنة هذا العدد بما ورد عن علي عليه السلام في كل كتب الشيعة. وهذا العدد قليل جدا مقارنة بما رواه الأمامية عن علي عليه السلام، فمسند الإمام علي عليه السلام للسيد حسن القبانجي يقع في

عشرة مجلدات وكله منقول من تراث أهل البيت عليهم السلام، وقد جمع المؤلف روايات علي عليه السلام، فبلغت ١١٤٥١ رواية!! فهل هناك وجه للمقارنة بين المسندين؟! وهل تبين الآن كم روى الشيعة عن علي عليه السلام؟

ولعل الأمام أحمد بروايته عن علي عليه السلام أراد اصلاح ما أفسده الآخرون، إذ كان يُسب علي عليه السلام على منابر المسلمين، فأحمد هو الذي رجع به وجعله رابع الخلفاء! وهذه مأساة، إذ لم يكن علي عليه السلام محسوباً كخليفة شرعي حتى عهد أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).

وهذه الأحاديث - ولا أقول كلها - محلّ شك، إذ كثيراً ما كذب الناس على علي عليه السلام ونسبوا له أشياء ينصرون بها مذاهبهم، كحديث تحريم المتعة، وحديث تفضيله الخلفاء الثلاثة على نفسه!

والذي يؤكد ما نذهب إليه أنه لم يصح من أحاديث علي عليه السلام عند ابن حزم سوى خمسين حديثاً!! الملل والنحل: ٦٠ / ٣.

فهل بقي وجه للمقارنة بين أحاديثه عليه السلام وأحاديث الخلفاء، وهل تصح بعد الذي قدمناه؟!

أمّا قوله: (وهو أكثر من مرويات علي في الكتب الاربعة الشيعية والبالغة (٦٩٠)، فيدل على أن صاحب الشبهة لا زال يصدر في كلامه من مغالطات، فإنه ينبغي محاوره الإمامية حسب مبانيهم، فهم أنفسهم لا يقبلون بأن يحاورهم أحد بغير مبانيهم؟!

وقوله هذا مبني على فهم خاطئ، وكان حري بهم أن يجمعوا روايات بقية الأئمة لأنها مأخوذة عن علي عليه السلام وإن لم يصرفوا باسمه.

قال: (ثانياً: أحاديث فاطمة: وأما فاطمة رضي الله عنها فلها حديث واحد في البخاري برقم (٤٤٦٢) روى الامام أحمد لها (٧) روايات في مسنده بينما ليس لها ولا حديث واحد مرفوع في كل الكافي وهو عندي ٩ مجلدات!! فهل يصح لنا أن نقول أن

صاحب الكافي (الكليني) جفا فاطمة الزهراء رضي الله عنها).

من السهل أن نقبل السؤال على هذا القائل، بالقول: لماذا لم يرو البخاري عن الزهراء عليها السلام سوى رواية واحدة فقط؟! ولما لم يرووا عنها إلا هذا العدد القليل جدا وهي سيدة نساء العالمين؟

ينبغي الإنصاف حين نكتب، والزهراء عليها السلام بقيت بعد أبيها صلى الله عليه وآله أشهراً قليلة جداً، وهي مدة غير كافية لكي نتحدث بما سمعته من أبيها، هذا مع الأمر الصادر من الخلفاء بمنع التحدث عن النبي صلى الله عليه وآله، وقد روى بناؤها عنها كثيراً مما جرى خلال فترة حياتها بعد أبيها، وبالرغم من ذلك ورد عنها من الأحاديث الشيء المهم، ولقد راجعنا الكافي ووجدنا لها عليها السلام أحاديث عديدة، وقد وجدنا على وجه السرعة روايات عديدة، فراجع الكافي ج ١ ص ٥٢٧-٥٢٨، وج ٢ ص ٥٠٠ وج ٣ ص ٣٤٢-٣٤٣ وج ١ ص ٢٤٢ فقول هذا المشتبه ليس لها ولا حديث واحد في كل الكافي مجرد افتراء.

ثم إنه من الخطأ ذكر كم روت الزهراء عليها السلام من خلال مسند أحمد، ومقارنته بما روي لها في الكافي فقط. فلا بد هنا لإنصاف البحث من ذكر كل ما روي عنها في مصادر الإمامية، ثم هل رواية سبع روايات عنها عليها السلام يبرئ ذمة الجمهور من المساءلة عن عدم اتباعها وعن عدم الرواية عنها؟! أضف لهذا أنه لم يصح من أحاديثها سوى حديثين!! كما في مسند فاطمة الزهراء عليها السلام للسيوطي، تحقيق: أحمد زمري.

ولما لم يذكر صاحب الشبهة عائشة ويُقارن أحاديث الزهراء بأحاديثها؟! لقد روى للزهراء عليها السلام سبعة أحاديث في حين يُروى لعائشة ١٥٦٣٦ من الروايات!! فإن لم يكن هذا هو الظلم والجفاء فما هو الظلم والجفاء إذن؟

١ - وهذا الرقم حسب دراسة جديدة قام بها الدكتور عبد المنعم الحفني، يقول في مقدمة (موسوعة أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر): (وتتضمن الموسوعة نحو ٥٦٣٦

جميعها لأم المؤمنين عائشة أو عنها... حتى أن أحاديثها أكثر عددا من أحاديث كل من أبي هريرة وأنس... فهل يجوز مقارنة سبعة أحاديث روتها الزهراء عليها السلام بخمسة آلاف وستمائة وستة وثلاثين حديثا روتها عائشة؟! وعلى الرأي المشهور أنها روت ٢٢١٠ من الأحاديث، يبقى الفارق كبير جدا بين أحاديثها وأحاديث الزهراء عليها السلام.

أما الإمامية فهم لو لم يرووا إلا «خطبتها العظيمة» سلام الله عليها لكفى، ففيها من المعارف، والعلوم ما يُعادل رواية مئات الأحاديث^(٥)!

قال: (رابعاً: أحاديث الحسن: أما مروياته في كتب أهل السنة فبلغت (٣٥) حديثاً فأحاديث الحسن في مسند الامام احمد وحده قد بلغت (١٨) حديثاً...).

لعل هذا الكاتب يذكر عدد الأحاديث مكررة، وإلا فابن حزم ذكر للإمام الحسن عليه السلام ١٣ حديثاً، أسماء الصحابة الرواة ص ١٤٣، وأين هذا المقدار مما رواه أبو هريرة وابن عمر وعائشة؟ فقد روى الأول (٥٣٧٤ حديثاً) وروى ابن عمر ٢٦٣٠ حديثاً، أسماء الصحابة الرواة، ص ٣٧ و٣٨.

ثم هل أوصانا النبي بحديث الثقلين باتباع أبي هريرة وابن عمر أم باتباع الحسن عليه السلام؟ فلما لم يرووا عن الإمام عليه السلام إلا هذا العدد القليل بالرغم من طول المدة التي عاشها الإمام عليه السلام؟ إن لدى الإمامية الكثير من الأحاديث عن الإمام الحسن عليه السلام وليس كما يدعي الكاتب، فمسند الإمام المجتبي، لمؤلفه، عزيز الله العطاردي يقع في ثمانمائة صفحة، وهو مليء بالروايات عن الإمام عليه السلام.

قال: (خامساً أما الحسين رضي الله عنه فله حديثان عن أبيه علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب الجمعة برقم (١١٢٧) وكتاب فرض الخمس برقم (٣٠٩١) من صحيح البخاري ومثله في صحيح مسلم.. أي أربعة بينما في الكافي رواية واحدة، فهل يصح بعد هذا أن نقول: أن صاحب الكافي وهو اصح كتاب عند الشيعة قد جفا سيدي شباب أهل الجنة؟).



إنه لأمر مدهش أن يروي عن الحسين عليه السلام حديثان، وبالرغم من هذا فكاتب الشبهة مسرور لأنه روى عن الحسين عليه السلام حديثين! ثم إنه ينبغي مقارنة (عدد ما روى أي أربعة أحاديث!!)^(٦) بما روي عن الإمامين عليهما السلام في كل كتب الإمامية، وينبغي حساب أحاديث بقية الأئمة وكأن الحسن عليه السلام راويها عن علي عن النبي، فهو الذي أوصلها لهم، وفق المبنى الإمامي، ولا ينبغي الحوار بغير هذا، وبهذا يتضح الجواب على كلامه، فالحسن: روى ثلاثة عشر حديثاً عند القوم، أما عند الشيعة فروى آلاف الأحاديث.

الحسين: روى ثمانية أحاديث عندهم، أسماء الصحابة الرواة ص ١٧٠ أما عند الشيعة فروى آلاف الأحاديث.

وقد راجعنا الكافي ووجدنا للحسين عليه السلام أكثر من رواية فزعمه أن له رواية واحدة في الكافي غير صحيح^(٧).

قال: (محمد الباقر - رحمه الله تعالى - : نأت الآن إلى الإمام محمد الباقر رحمة الله عليه ذلك الإمام الكبير الفذ المحدث الكبير. فروايتة في الكتب التسعة (٢٤٠) رواية، وتعالوا معي نقارن بين مرويات محمد الباقر رحمه الله ورضي عنه وبين روايات من؟؟ روايات أفضل رجل بعد الأنبياء والرسل عند أهل السنة إنها مرويات أبي بكر...).

لا زال الكاتب يقع في مغالطاته، فلا ينبغي مقارنة روايات الباقر عليه السلام بما روى أبو بكر، فأبو بكر، منع الرواية عن النبي وأحرق السنن، وعاش قرابة ستين بعد النبي صلى الله عليه وآله، والمقارنة ينبغي أن تكون مع رواة عاصروا الإمام الباقر عليه السلام، والغريب أن الرجل قفز وتناسى الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليهما السلام، وذلك لأنه يعلم قلة ما روي عن الإمام عليه السلام في تراثه الحديثي، فمثلاً لو قارنا عدد ما رواه الأمام زين العابدين بما رواه عروة بن الزبير لرأينا الفرق كبيراً جداً، فالبخاري روى للإمام زين

العابدين: ثمانية أحاديث بينما روى لعروة: ستمائة واثنى عشر حديثاً!!
ومسلم روى للإمام: ستة أحاديث بينما روى لعروة ثلاثمائة وتسعة وسبعين
حديثاً!!

وروى أحمد في مسنده ثلاثة عشر حديثاً عن الإمام، بينما روى لعروة أكثر من
تسعمائة وخمسين حديثاً!! وكان رسول الله ﷺ أرجعنا إلى عروة ابن الزبير، وليس إلى
عترته! في حين نجد كتاباً كاملاً بعنوان (الصحيفة السجادية الكاملة) يقع في ثمانمائة
وست وستين صفحة يحوي كلام الأمام السجاد عليه السلام من أدعية ومناجاة وغيرها،
مروي من طرق الأمامية!

وإذا رجعنا للأمام الباقر عليه السلام فينبغي مقارنة رواياته بما رواه أحد معاصريه،
وليكن مثلاً عامر الشعبي، فعلى افتراض صحة ما قاله من أن أصحاب الكتب التسعة
قد رووا عن الأمام الباقر عليه السلام مائتين وأربعين رواية، نراهم يروون عن عامر الشعبي -
ولا علاقة له بعترته النبي من قريب ولا من بعيد - يروون له في الكتب التسعة: ألف
ومائة وأربعين رواية! أي قرابة خمسة أضعاف ما رووا للباقر عليه السلام! ولكن الإمامية هم
من تمسك بالعتره ورووا الكثير عن الباقر عليه السلام، فمسند الإمام الباقر عليه السلام لعزير الله
العطاردى يقع في خمسة أجزاء كبيرة ويضم أكثر من ثلاثة آلاف رواية عنه عليه السلام .

قال: (جعفر الصادق رحمه الله تعالى: نأت الآن إلى مرويات ذلك الإمام الفذ
جعفر الصادق رحمه الله ورضي عنه، فهي في الكتب التسعة (١٤٣)... وقد أخرج
أصحاب الكتب السنة المعتمدة عند أهل السنة (مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي
وابن ماجه) للإمام جعفر الصادق عدا البخاري فقد أخرج له حديثين في الأدب
المفرد).

هذا الأمام الذي ملأ علمه الشرق والغرب رووا له مائة وثلاث وأربعين
رواية! فكم رووا للزهري وهو من معاصري الإمام؟ حين نرجع للكتب التسعة نجد

أنهم رووا عن الزهري أكثر من أربعة آلاف وخمسمائة رواية^(٨)!! أي أكثر من ثمانية عشر ضعف ما رووا عن الصادق عليه السلام ! وهذا يبين أنهم تركوا سيد العترة في زمنه وأخذوا عن الزهري الأموي^(٩)!

في حين روى الإمامية للصادق عليه السلام آلاف الأحاديث، ويكفي أن نرجع لمسند الإمام الصادق عليه السلام للطاردي، إذ يقع في اثنين وعشرين مجلدا من القطع الكبيرة، وكله مأخوذ من تراث أهل البيت عليهم السلام!، أما موسوعة الإمام الصادق، لمحمد كاظم القزويني، فتقع في أكثر من ثمانية وعشرين جزءا وتضم: أكثر من تسعة عشر ألف حديث عن الصادق عليه السلام!

قال: (ولمتنع أن يقول لماذا لم يخرج البخاري لجعفر الصادق في صحيحه؟ فنقول: ولماذا لم يخرج البخاري لأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل والإمام مسلم وغيرهم من الكبار هل هو تنقص لهم أم هي شروط أراد تطبيقها في صحيحه!..).

يريد صاحب الشبهة أن يقول إنَّ الشروط التي جعلها البخاري لم تتحقق في روايته عن الصادق عليه السلام، ولا أدري هل دخل إلى قلب البخاري حتى يعرف هذا الأمر؟ أم عثر على نص للبخاري يبين فيه هذه المسألة؟ أما عدم روايته عن أبي حنيفة مثلا، فلأن أبا حنيفة لم يكن مهتما بالحديث وروايته على رأي الكثيرين، إضافة للعداء الذي كنهه البخاري لأبي حنيفة^(١٠).

ثم كيف تحققت تلك الشروط فروى البخاري للنواصب والخوارج في صحيحه وترك أعلم الناس في زمانه؟! لقد أبان ابن تيمية عن السبب في عدم رواية البخاري عن الصادق عليه السلام، إذ قال: (فهؤلاء الأربعة، ليس منهم من أخذ عنه - يعني الصادق عليه السلام - من قواعد الفقه، لكن رووا عنه الأحاديث، كما رووا عن غيره، وأحاديث غيره أضعاف أحاديثه، وليس بين حديث الزهري وحديثه نسبة لا في القوة ولا في الكثرة، وقد استراب البخاري في بعض أحاديثه لما بلغه عن يحيى بن

سعيد فيه كلام ، فلم يخرج له ، ويمتنع أن يكون حفظه للحديث كحفظ من يحتج بهم البخاري (منهاج السنة، ٥٣٣ .

عجبا يُقال هذا للصادق عليه السلام؟ إذن كيف يزعم هؤلاء أنهم رووا عن أهل البيت وأنهم هم المتمسكون بهم؟!

وتوقف صاحب الشبهة عند الصادق عليه السلام ولم يكمل خوف الفضيحة لندرة روايتهم عن بقية الأئمة عليهم السلام ^(١١) .

وتبقى الرواية عن أهل البيت عليهم السلام والعمل بها محصورة باتباعهم من الإمامية، وروايتهم عليهم السلام مبثوثة في الكتب المختلفة، حتى قام أحد العلماء وجمع أحاديثهم في مسانيد خاصة بهم - قد تصل إلى ثلاثين جزءا - ، فبالإضافة لما ذكرنا سابقا فهناك :

- مسند الإمام الكاظم، في ثلاثة أجزاء كبيرة، عزيز الله العطارى.

- مسند الإمام الرضا عليه السلام ^(١٢) وفيه: ألف ومائتين وثلاثة وأربعين حديثا، عزيز الله العطارى.

- مسند الإمام الجواد عليه السلام ^(١٣) ، وفيه: خمسمائة واثنان عشر حديثا، عزيز الله العطارى.

- مسند الإمام الهادي عليه السلام ، وفيه: خمسمائة وحديثان، عزيز الله العطارى.

- مسند الإمام العسكري عليه السلام ^(١٤) ، وفيه: خمسمائة وأربعة وثمانين حديثا، عزيز الله العطارى.

إن خط عداء أهل البيت عليهم السلام امتد ليشمل بقية أئمة أهل البيت عليهم السلام من القرون الأولى حتى وصل إلى عهد ابن تيمية فأبان عنه بكل وضوح في كتاباته، فمن المتقدمين يقول ابن حزم عن الأئمة عليهم السلام وبكل جرأة: (وأما من بعد جعفر بن محمد فما عرفنا لهم علما أصلا ، لا من رواية ، ولا من فتيا على قرب عهدهم منا ، ولو كان

عندهم من ذلك شيء لعرف كما عرف عن محمد بن علي وابنه جعفر وعن غيره منهم من حدث الناس عنه (الفصل في الملل والنحل (٤ / ١٧٥).

إن كلام ابن حزم لا يحتاج إلى نقاش، فهو رجل متعصب قد عاش في الأندلس بعيدا عن المدينة المنورة والعراق، وقد خفيت عليه أمور عديدة لبعده ذلك. وقد قال أحد أعلام السلفيين: «... وَكَانَ بَنُو فَاطِمَةَ فِي عَصْرِ تَأْسِيسِ الْمَذَاهِبِ مُضْطَهَدِينَ مُرَوِّعِينَ لَا يَكَادُ أَحَدٌ يَتَّصِلُ بِهِمْ إِلَّا وَهُوَ خَائِفٌ عَلَى نَفْسِهِ (!) فَلَمْ يَتَمَكَّنُوا مِنْ نَشْرِ عِلْمِهِمْ كَمَا يَنْبَغِي!» وهو المعلمي في كتابه «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» - (٢ / ٦٣١).

وفي كلام المعلمي جواب لابن حزم ولكل من يذهب مذهبه.

وجعل العقيلي الإمام موسى بن جعفر في كتابه الضعفاء، ج ٤ ص ١٥٦ وفي سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج ٥ ص ٢٩٦ قال الألباني: (موسى بن جعفر حديثه غير محفوظ، ولا يتابع عليه إلا من جهة تقاربه)

وقال ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ج ١ ص ٢٤ بعد أن ذكر حديثا: (رواه علي بن موسى الرضا عن آبائه، وكان يأتي عنهم بالعجائب) وهذا اتهام صريح للرضا عليه السلام في الرواية عن آبائه.

وقال ابن حبان معرضا بالإمام الجواد عليه السلام: (علي بن موسى الرضا وهو علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو الحسن من سادات أهل البيت وعقلائهم وجلة الهاشميين ونبلائهم يجب أن يعتبر حديثه إذا روى عنه غير أولاده وشيعته وأبي الصلت خاصة فإن الاخبار التي رويت عنه وتبين بواطيل إنما الذنب فيها لأبي الصلت ولأولاده وشيعته) الثقات، ج ٨ ص ٤٥٦.

قال ابن تيمية: (الثالث أن يقال: القول بالرأي والاجتهاد والقياس والاستحسان خير من الأخذ بما ينقله من يعرف بكثرة الكذب عمن يصيب ويخطئ)

نقل غير مصدق عن قائل غير معصوم ولا يشك عاقل أن رجوع مثل مالك وابن أبي ذئب وابن الماجشون والليث بن سعد والأوزاعي والثوري وابن أبي ليلى وشريك وأبي حنيفة... والبخاري وعثمان بن سعيد الدارمي وأبي بكر بن خزيمة ومحمد بن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي وغير هؤلاء إلى اجتهادهم واعتبارهم مثل أن يعلموا سنة النبي صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه ويجتهدوا في تحقيق مناط الأحكام وتنقيحها وتخريجها خير لهم من أن يتمسكوا بنقل الروافض عن العسكريين وأمثالهما فإن الواحد من هؤلاء لأعلم بدين الله ورسوله من العسكريين أنفسهم فلو أفتاه أحدهما بفتيا كان رجوعه إلى اجتهاده أولى من رجوعه إلى فتيا أحدهما بل ذلك هو الواجب عليه فكيف إذا كان ذلك نقلاً عنهما من مثل الرافضة والواجب على مثل العسكريين وأمثالهما أن يتعلموا من الواحد من هؤلاء !!)

«كبرت كلمة تخرج من أفواههم» وهنيئاً له اختيار هؤلاء بدلاً من العسكريين عليهم السلام!

وقد طعن بعض الأئمة بالعسكري عليه السلام، فبعد أن أورد السيوطي رواية عن الحسن العسكري عليه السلام في فضل الزهراء عليها السلام قال: موضوع: (الحسن العسكري ليس بشيء) اللالكئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية ٣٦١، وكذا ورد في كتاب الموضوعات لابن الجوزي، وهو اتهام منها للأمام بوضع الحديث - والعياذ بالله. تتملك المرء الحيرة والعجب وهو يقرأ كلام هؤلاء في أئمة العترة، أما ابن تيمية فمنهاجه مليء بالطعن والتعريض بهم^(١٥) حتى اتهمه ابن حجر العسقلاني وغيره بالنصب^(١٦).

ويبقى الإشكال قائماً في قلة رواية الجمهور عن عترة النبي صلى الله عليه وآله وعدم الرجوع لهم لأخذ معالم الدين عنهم وروايتهم عن النواصب والخوارج كحريز بن عثمان^(١٧) ابن وعمران بن حطان وعمر بن سعد قاتل الحسين عليه السلام، وهؤلاء ينطبق عليهم وصف النفاق، كما هو مفاد الحديث الصحيح^(١٨).

* هوامش البحث *

- (١) وهو مروى عن أحمد بن حنبل، راجع تدريب الراوي، للسيوطي، ج ١ ص ٥٠ و تهذيب التهذيب، ج ٧ ص ٣٠.
- (٢) ليراجع القارئ كتابنا (وركبت السفينة) ص ١٢١-١٩٤، فصل ضياع السنة، لير كيفية اختفاء تلك الأحاديث!
- (٣) (ص ٩٩٢) وذهب لهذا الرأي شعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرزاق وإسحاق بن راهوية وابن معين، فقالوا : الأحاديث المسندة أربعة آلاف ونيف، النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي، ج ١ ص ١٨١-١٨٣.
- (٤) وهي عند الشافعي وعبد الرزاق ويحيى بن سعيد وغيرهم نيف وخمسة وهي مع السنن لاتعدى الألفين حديث، النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي، ج ١ ص ١٨١-١٨٣.
- (٥) ويمكن للوقوف على أحاديثها من طرق أهل البيت عليهم السلام مراجعة مسند فاطمة، وهو يقع في مجلد ضخيم، تأليف : عزيز الله عطاردي.
- (٦) أو ثمانية كما في أسماء الصحابة الرواة، ص ١٧٠
- (٧) فراجع مسند الإمام الشهيد أبي عبد الله الحسين عليه السلام، ويقع في ثلاثة أجزاء كبيرة، تأليف: عزيز الله العطاردي، كله منقول من تراث أهل البيت عليهم السلام.
- (٨) بالإضافة لكتابة الزهري للسيرة النبوية تحت إشراف أزلام من بني أمية، روى أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني، ج ٢٢ ص ٢١ - ٢٢ نقلا عن المؤرخ المدائني، قال : (وأخبرني ابن شهاب بن عبد الله قال قال لي خالد بن عبد الله القسري ... واكتب لي السيرة فقلت له فإنه يمر بي الشيء من سير علي بن أبي طالب (صلوات الله عليه) فأذكره؟ فقال لا، إلا أن تراه في قعر الجحيم) أما خالد القسري هذا الذي عمل الزهري له، فكان زنديقا (صعد خالد القسري المنبر فقال إلى كم يغلب باطلنا حققكم أما أن لربكم أن يغضب لكم وكان زنديقا أمه نصرانية فكان يولي النصارى والمجوس على المسلمين ويأمرهم بامتهانهم وضربهم وكان أهل الذمة يشتركون الجوارى المسلمات ويطنونهن فيطلق لهم ذلك ولا يغير عليهم وقال المدائني كان خالد يقول لو أمرني أمير المؤمنين نقضت الكعبة حجرا حجرا ونقلتها إلى الشام) المصدر نفسه.
- (٩) قال الزهري كما في سير أعلام النبلاء، ج ٥ - ص ٣٣١ (وتوفي عبد الملك، فلزمت ابنه الوليد، ثم سليمان، ثم عمر بن عبد العزيز، ثم يزيد، فاستقضى يزيد بن عبد الملك على قضائه الزهري، وسليمان بن حبيب المحاربي جميعا. قال : ثم لزمت هشام بن عبد الملك وصير هشام الزهري مع أولاده، يعلمهم ويحج معهم، وعن مكحول، وذكر الزهري، فقال : أي رجل هو

لولا أنه أفسد نفسه بصحبة الملوك، قلت - أي الذهبي - : بعض من لا يعتد به لم يأخذ عن الزهري لكونه كان مداخلًا للخلفاء) سير أعلام النبلاء، ج ٥ - ص ٣٣٣.
(١٠) للوقوف على هذا الأمر يمكن مراجعة كتاب (البخاري وفقه أهل العراق) حسين غيب غلامي.

(١١) وهناك كلام آخر لكاتب الشبهة، أعرضنا عنه لضعفه، وفيما قدمنا كفاية لكل عاقل منصف.
(١٢) وهناك موسوعة الإمام الرضا عليه السلام في ثمانية أجزاء كبيرة، محمد الحسيني القزويني، صدرت عن مؤسسة ولي العصر للدراسات الإسلامية.

(١٣) وهناك موسوعة الإمام الجواد عليه السلام، في جزأين كبيرين، تأليف اللجنة العلمية في مؤسسة ولي عصر.

(١٤) وهناك موسوعة الإمام العسكري في خمسة أجزاء، صدرت عن مؤسسة ولي العصر للدراسات الإسلامية.

(١٥) يقول ابن تيمية في منهاجه (٧ / ١٤٧) : « وقد علم قَدْحُ كثيرٍ من الصحابة في عليٍّ » وقال ابن تيمية في (منهاج السنة النبوية ٧ / ١٣٧ - ١٣٨) : (.. لَا سِبَابًا أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرٌ ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ كَانُوا يَوَدُّونَهُمْ ، وَكَانُوا خَيْرَ الْقُرُونِ . وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ عَلِيٌّ ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ كَانُوا يُبْغِضُونَهُ وَيَسُبُّونَهُ وَيَقَاتِلُونَهُ !!)

(١٦) وقال ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان، ج ٦ / ٣٩٠ - ٣٩١ في رد ابن تيمية على العلامة الحلبي: (... وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي [أدته] - أحياناً - إلى تنقيص علي رضي الله عنه !!) .

(١٧) قال الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة، ١٣ / ٣٠) : (وحرير بن عثمان: هو الرَّحْبِيُّ الحمصي، وهو ثقة من رجال البخاري؛ ولكنه كان يُبْغِضُ علياً أَبْغَضَهُ اللهُ !!) يبغض علياً وثقة! أين المعقول في اللامعقول!

(١٨) في صحيح مسلم كتاب الفضائل، باب من فضائل علي بن أبي طالب، وفيه (إنه لعهد النبي الأمي إلي أنه لا يجني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق)، فراجع ترجمة المذكورين وغيرهم في كتب الرجال لتر توثيق العلماء لهم بالرغم من انطباق صفة النفاق عليهم (والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) المنافقون: ١ .

